اللدن اي لايقع بينهما فاصل لايجيا الترتيب في الوضوء وانما
في التيمم بين الصفا والمروة فوجب الترتيب بقوله صلى الله
عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله تعالى به اذ القرآن فانكم لن تبلغوا كنهها من
السعاية لايجعله اي الترتيب وقوله عليه السلام ابدؤا بما بدأ
الله به لايدل على ابتداء الله تعالى موجب لبدأتكم لكن تقديمه
في القرآن لايخلو عن مصلحة كالتعظيم والاهمية وغيرهما
ولاشك ان هذا يقتضي الاولوية لا الوجوب وانما الوجوب
في المفتتح بها المنسوبة اليه عليه السلام بما لايح له عليه السلام
من وحي يتلو وبالنسبة الى علمنا بقوله ابدؤا ونحن البعض

الترتيب عند ابي حنيفة رحمه الله والمقارنة عندهما
استحبابا لاوقوع الواحدة عنده والثلاث عندهما في ادخلة
الدار فانت طالق وطالق وطالق لغير المدخول بها وهذا
اي زعم ذلك البعض باطل بدليل الخلافية الى ان عنده كما يتعلق
الثاني والثالث بالشرط فالاسبقية لاولى يقع كذلك فان العطف
بالسرعة كالمخير عند الشرط في المخير يقع واحدة لاعلى البتة
المحل للثاني والثالث وعندهما يقع ثلاث لان الترتيب في
التكلم لافي صيرورة رتبة طلاقا اي لاترتيب في صيرورة هذا
اللفظ تطليقا عند الشرط كما اذا كرر للاجنبيات مع غير المدخول
بها قوله ان دخلت الدار وانت طالق فعند الشرط يقع الثلاث
كذا

وان اكلت السمكة التي ابتلعها لاتطلق المنيا وان لم تكن
اي وان لم تكن عاتية قبل تكلمه فعند الكلام ان لم تبتلعها حتى
لم تكن تكلمك بخواتم السيام الى المثيل فان العدد لايتناول
الغاية وحتى للابتداء فتكون الغاية محققة لحكم ابتدائه فقوله
كقولك خذ المال من زيد الى عمرو فلا يتناول المأخوذ
اي تناول حكم الكلام الغاية هو انه فانما تناول المأخوذ
ذكرها لاسقاط ما وراءها اي فذكر الغاية يكون لاسقاط ما وراء
الغاية بخلاف المأخوذ فانه اخرجت المنيا والمحرمين في الى وهذه
مذهبه للدخول لاعجاز اي حكم الغاية تحت حكم المنيا
الاعجاز او عكسه اي للمذهب الثاني في عوان لايبطل الغاية تحت حكم
المنيا الاعجاز كالمرأة في فادخلها تحت حكم المنيا يكون بطريق
التجاوز بخلاف المذهب والاشتراك اي المذهب الثالث وهو الاشتراك
اي يدخل الغاية تحت المنيا في اي بطريق الحقيقة وعدم الدخول
فيها بطريق الحقيقة والدخول كان ما تبعضا من جنس
ما قبلها وعدمه ان لم يكن هذا هو المذهب الرابع وما ذكرناه في
المبيل وهو ان صدر الكلام لما لم يتناول الغاية لاتدخل تحت
حكم المنيا فالمرافق وهو ان صدر الكلام لما تناول الغاية يدخل
تحت حكم المنيا فيما سبق هذا الرابع وهو ان ما ذكرنا وهو ان
الغرض في المذهب الرابع كما واحد وان الاختلاف في العبارة فقط

Copyright King Saud University